# التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئيةلعام ٢٠٠٥

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**عباس كاظم عبد الحسن**
**جامعة البصرة – كلية التربية**

**المدرس**
**عبد الرحمن جري مردان الحويدر**
**جامعة البصرة – كلية التربية**

**المدرس طارق جمعة علي**
**جامعة البصرة – كلية الآداب**

## المقـــدمـــــة

تحظى المدينة باهتمام كبير من قبل المتخصصين بدراستها، كونها مركزاً لتجمع السكان وفعالياته وأنشطته، حيث تعد من أبرز مظاهر الحضارة البشرية بوصفها تنظيم عضوي معقد لمختلف استعمالات الأرض، إذ يحاول المتخصصون في التخطيط الحضري أن تكون الظاهرات البشرية داخل المدينة مرتبة بما يتناسب وحاجات الإنسان في المدينة، لكي تؤدي الوظائف تحركها في الحدود المسموح بها ضمن استعمالاتها دون حدوث فوضى كالتجاوز على الأراضي المجاورة. إذ أن أي خلل يظهر على الاستعمالات المخصصة داخل التصميم الأساسي يؤدي إلى بروز ظاهرة التجاوزات المختلفة على التصميم الأساسي، ومنها التجاوزات السكنية على الأراضي غير المخصصة لها والناجمة عن الزيادة في حجم سكان المدينة ، مما يتطلب وحدات سكنية تلبي تعدد الأسر في الوحدة السكنية . فالسكن يدخل ضمن تطلعات الإنسان الضرورية وحاجاته ، والذي به يمكن التأثير على معنويات الإنسان ومستوى أدائه داخل المدينة وتأثيرات ذلك على مجمل الإنتاج المحلي لسكانها.

استقطبت مدينة البصرة السكان من مختلف الأصول والأعراق والمستويات ، فأبرز ذلك مستويات سكنية متباينة أفضت إلى وجود مشاكل – كأية مدينة في العالم – ناتجة عن تفاوت المستوى العمراني والطبقي مما انعكس ذلك على المستوى الاجتماعي والسكني ، مما أدلا إلى عدم وجود التوازن بين تحقيق رغبات السكان واعتبارات السكن والبيئة ، إذ يمثل السكن المحاولة الأولى للإنسان في التفاعل مع البيئة والسيطرة عليها ، وقد تعرض إلى تطور وتغير خلال مسيرة حياته.

## أهــداف البحــث

يهدف البحث إلى دراسة واقع التجاوزات* التي حدثت علــى أســتعمالات الأرض الحضرية لمدينة البصرة ، وذلك من خلال دراسة الخصائص الاقتصــادية والاجتماعيــة وخصائص السكن في هذه المدينة، وسوف نحاول في هذا البحث بلوغ أهدافه ببيان أنواع هذه التجاوزات وتوزيعها المكاني واتجاهاتها والآثار البيئية الناجمة عنها داخل المدينــة ، فضلاً عن إسقاطها فعلياً على خرائط التوزيع لبيان الخطر الذي تتوزع به داخــل أحيــاء مدينة البصرة.

ولبلوغ هذه الأهداف تم إعداد أستمارة استبيان تشمل المتغيرات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والمسكن واستعمالات الأرض في المدينة ، ثم تم بعد ذلك اختيار العينات الداخلة في الدراسة بتطبيق أسلوب العينة العشوائية المنتظمة ، ثم إجــراء المسح الميداني لجميع التجاوزات التي حدثت في أحياء مدينة البصرة ، معتمــداً علــى خارطة تفصيلية للمدينة ذات مقيــاس ١/١٥٠٠٠٠. وقــام البــاحثون بتوزيــع (١٢٧٥) استمارة استبيان (الملحق ١) ، إي بواقع ٢٥% من مجمل الوحدات السكنية المتجــاوزة ، وكان ذلك عن طريق مقابلة الباحثون مباشرة برب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة في حــال غيابه ، بهدف الحصول على أقصى درجة من المعرفة الصحيحة.

## حــدود البحــث

حدد البحث بدراسة مدينة البصرة البالغة مساحتها (١٩٤) كم$^{٢}$ والتي بلغ مجمــوع سكانها (٩٠٢٤٨٠) نسمة عام ٢٠٠٥** وبكثافة سكانية عامة بلغت (٥٤٧٤.٥) نسمة/كم$^{٢}$ يتوزعون على ٦ قطاعات (خارطة ١) والمدينة هي مركز لقضاء البصرة إحدى الأقضية السبعة لمحافظة البصرة (خارطة ٢) ، كما تناول البحــث التجــاوزات المتمثلــة بكــل من(التجاوزات السكنية،المحال التجارية، معامل البلوك ، مواقف السيارات).

* يعرف التجاوز حسب رأي الباحثون على أنه أي بناء قــام فــي غيــاب القــوانين والهيئــات التخطيطية وبالتعدي على أرضي المنافع العامة واستغلالها للمنفعة الشخصية وتحويلهــا إلــى استخدامات جديدة غير ملائمة ذات طابع عشوائي غير منتظم.

** تم احتســاب عــدد السكان من خــلال إحصاءات المركز التمويني الرئيسي فــي محافظــة البصــرة لعام ٢٠٠٥.

## خارطة( ١ )

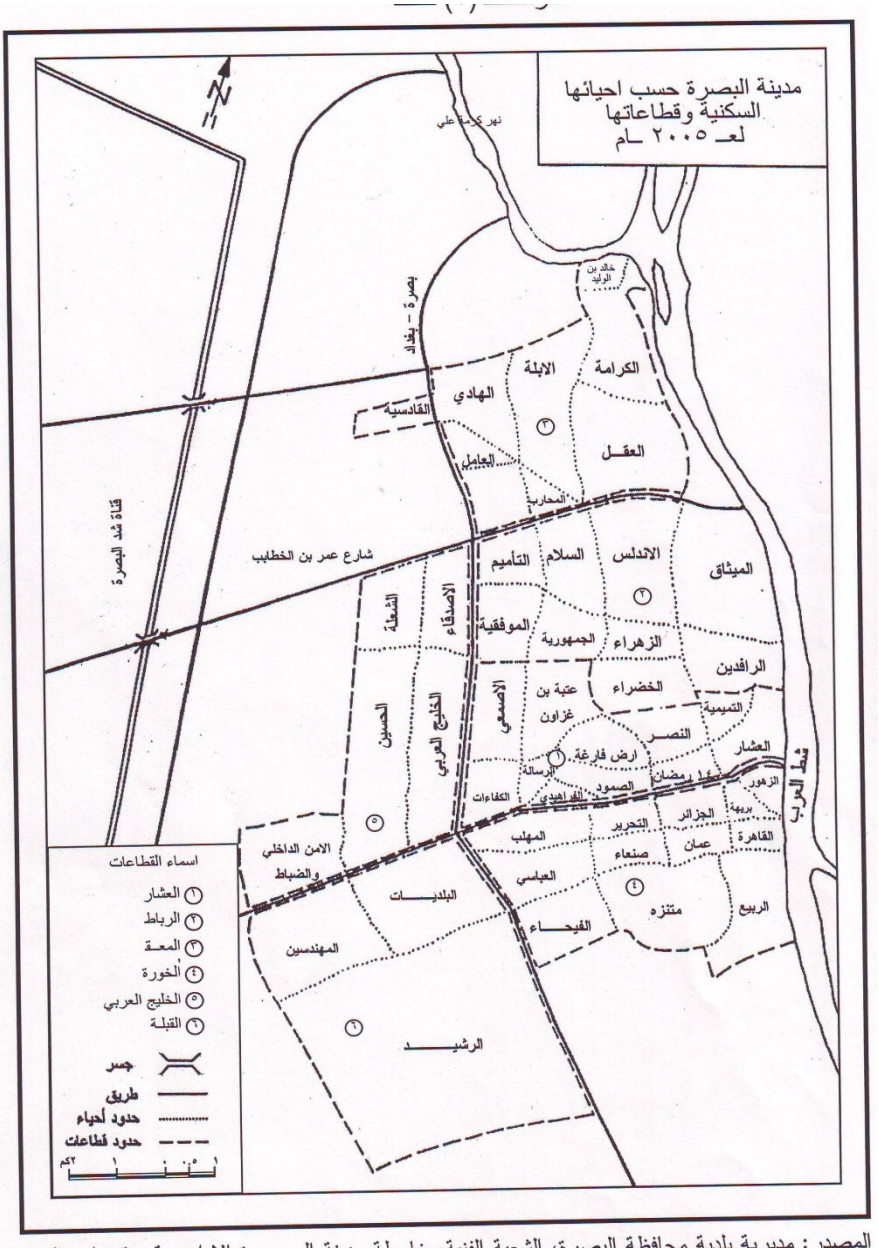


المصدر: مديرية بلدية محافظة البصرة، الشعبة الفنية، خارطة مدينة البصـرة الإداريـة، مقيـاس الرسـم ١/ ٢٥٠٠٠٠، ٢٠٠٥.

## خارطة ( ٢ )

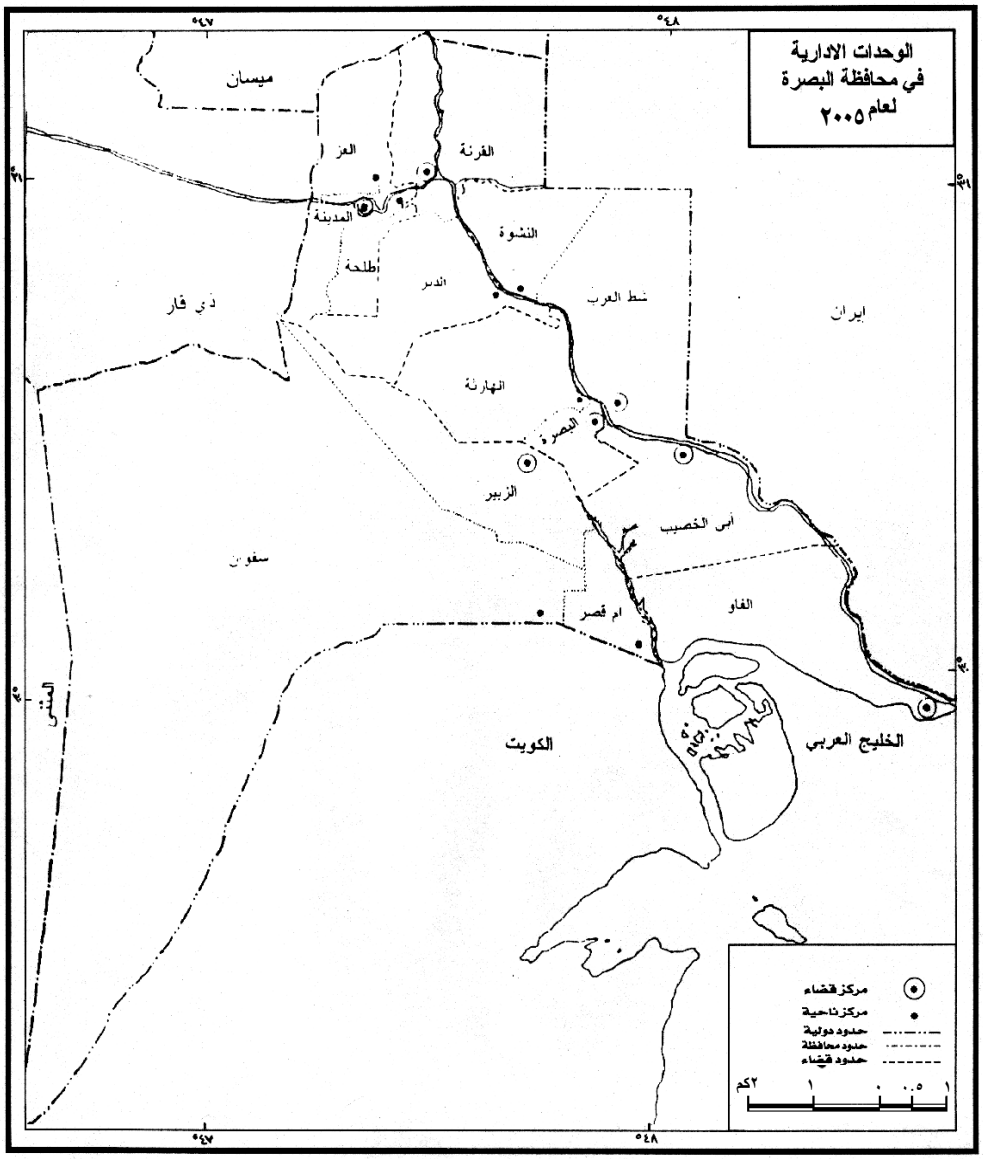


**المصدر:**

مديرية بلدية محافظة البصرة، الشعبة الفنية،خارطة البصرة الإدارة،مقياس الرسم١/٢٥٠٠٠٠، ٢٠٠٥

**الواقع السكني في مدينة البصرة**

يُعد الواقع السكني في أيةِ مدينة أهمية خاصة كونه يكشف عن الوضع الديموغرافي والاقتصادي والمساحي والاجتماعي لسكانها ، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن هناك تباين واضح في أعداد سكان مدينة البصرة على مستوى قطاعاتها حيث يتبين من (الجدول ١) أن معظم الزيادات في المدينة كانت واضحة على مستوى التعدادات السكانية في المحافظة بشكل عام والمدينة بصورة خاصة ناجمة عن الحربين العراقية الإيرانية وحرب الخليج ، أي للفترة من عام ١٩٨٠-٢٠٠٣. فضلاً عن تداعيات الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات على سكان المدينة (منطقة الدراسة) وما رافقها من نزوح أعداد كبيرة من السكان سواء المحافظة أو المدينة، إلا أنه بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ عادت معظم هذه الأعداد السكانية من خارج وداخل القطر ليرتفع عددهم من (٦٨٥٨٨٠) نسمة لعام ١٩٩٧ إلى (٩٠٢٤٨٠) نسمة ، وبزيادة مطلقة مقدارها (٢١٦٦٠٠) نسمة لعام ٢٠٠٥، وهذه الأعداد شكلت ضغطاً على الوحدات السكنية الموجودة فعلاً وقيام البعض ببناء مساكن وبمواصفات هندسية منتظمة وخاصة الذين لديهم قدرة شرائية وذات مستوى اقتصادي مرتفع.

**(جدول ١)**

**تغير عــدد السكان والزيادة المطلقة في مدينة البصرة للفترة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٥**

| القطاع / التعداد | ١٩٩٧ | ٢٠٠٥ | الزيادة المطلقة |
|---|---|---|---|
| العشار | ١١٤٣٠٣ | ١٥٦٥٥٣ | ٤٢٢٥٠ |
| الرباط | ١٢٢٤٤٨ | ١٣٣٧٤٢ | ١١٢٩٤ |
| المعقل | ١١٦٣٩٨ | ١٥٩٢٧٤ | ٤٢٨٧٦ |
| الخورة | ٩٧٣٥٤ | ١٣٢٨٣٣ | ٣٥٤٧٩ |
| الخليج العربي | ١٧٧٧٤٣ | ٢٤٢٣٦٥ | ٦٤٦٢٢ |
| القبلة | ٥٧٦٣٤ | ٧٧٧١٣ | ٢٠٠٧٩ |
| المدينة | ٦٨٥٨٨٠ | ٩٠٢٤٨٠ | ٢١٦٦٠٠ |
| % المدينة من المحافظة | ٤٤.٠٧ | ٤٧.٧٦ | |
| المحافظة | ١٥٥٦٤٤٥ | ١٨٨٩٦٩٠ | ٣٣٣٢٤٥ |

**المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على:**

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعــداد العــام للســكان لســنة ١٩٨٧ (محافظة البصرة)، ١٩٨٨، ص٢/٤.

٢- وزارة التجارة، المركز التمويني الرئيس في محافظة البصرة، بيانات أعداد الســكان لعــام ٢٠٠٥، غير منشورة.

أما البعض الآخر فقد قام بالتجاوز على أراضي الدولة وبناء مساكن غير منتظمة وعشوائية ولا تخضع للشروط الصحية والهندسية ، بحيث أصبحت مظهراً لا يتلائم مع جمالية المظهر العام لبيئة المدينة ، خاصة وأن معظم المتجاوزين هم من ذوي الدخل المحدود ، إذ تبين من الاستبيان أن ٣٣.٤% منهم يبلغ مستوى الدخل لديهم دون ١٠٠ ألف دينار عراقي ، وأن ٥٦.٦% منهم يتراوح مستوى الدخل لديهم ما بين ١٠٠ – ٢٠٠ ألف دينار عراقي ، فيما كان هناك ١٠% منهم يزيد مستوى الدخل لديهم يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار عراقي . وتشكل نسبة هؤلاء القادمين من خارج محافظة البصرة ١٤.٣% من المجموع الكلي للمتجاوزين ، وشكلت نسبة القادمين من الوحدات الإدارية الأخرى لمحافظة البصرة ٦٠.٧% من المجموع الكلي للمتجاوزين ، والنسبة المتبقية كانوا من داخل مدينة البصرة ٢٥ % من المجموع الكلي للمتجاوزين . وقد بلغت أعلى نسبة للتجاوزات سنة ٢٠٠٣ (٣٧.٥ %) من مجموع التجاوزات الكلية في مدينة البصرة (ملحق ٢).

من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية الأخذ بنظر الاعتبار الواقع السكني للمدينة ، إذ ما ينبغي توفره في مدينة البصرة من الوحدات السكنية هو (١٢٤٤٦٠) وحدة سكن لتستوعب حجماً سكانياً فعلياً يبلغ (٩٠٢٤٨٠) نسمة، موزعين على قطاعات مدينة البصرة ، بافتراض وجود (٢٠٠٩٧) في قاطع العشار ليسكنها (١٥٦٥٥٣) نسمة، في حين يفترض وجود (٢١١٥٢) و (١٨٩٨٤) و (٢٧٦٤٥) و (٢٥٩٠٤) و (١٠٦٧٨) وحدة سكن لتسكن فيه (١٣٣٧٤٢) و (١٥٩٢٧٤) و (١٣٢٨٣٣) و (٢٤٢٣٦٥) و (٧٧٧١٣) نسمة في كل من قطاعات الرباط والمعقل والخورة والخليج العربي والقبلة على التوالي. (جدول٢) و(جدول ١).

يظهر من معطيات (الجدول ٢) أن تعدد الأسر في الوحدة السكنية يبلغ نسبة (٥٧.٣٦%) لمدينة البصرة عام ٢٠٠٥ وهذا يعني أن العجز السكني في مدينة البصرة قد بلغ (٥٣٠٠٢) وحدة سكن، بلغ في قاطع العشار (١٠٤١٩) وحدة سكن في حين بلغ (٦٢٤٠) وحدة سكن في قاطع الرباط ، وبلغ (٦١٠٨) و (١٦٤٧٣) و (١١٢٥٣) و (٢٥٠٩) وحدة سكن في كل من المعقل والخورة والخليج العربي والقبلة على التوالي عام

٢٠٠٥. وبذلك بلغت نسبة العجز حوالي (٧٤.٣%) على إجمالي الموجود السكني الفعلي والبالغ (٧١٤٥٨) وحدة سكن.

تعد هذه النسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمدينة بغداد والتي تشهد كثافة سكانية عالية والبالغة (٦٢٠٤٨٨٩) نسمة عام ٢٠٠٤، إذ بلغت نسبة العجز (٢٣.٥% )[1] . وتعد هذه النسبة مشكلة قائمة في مدينة البصرة ما لم يتوافق معدل زيادة بناء الدور مع معدل نمو السكان وعدد الأسر الموجود ، وعلى ضوء ذلك فأن حوالي (٣٨٤٧٦١) نسمة يعيشون في ظروف سكن غير مواتية مما يعزز حالة التجاوز، فقد بلغت نسبة المتجاوزين في مدينة البصرة (٧.١٣%)* ، كان أكثر التجاوزات منها في قاطع العشار ، فقد بلغ (٢.٠٤%) والذي تمثل أحياءه مركز مدينة البصرة، أي بمعنى آخر أن أغلب التجاوزات تتركز في داخل مركز المدينة، ثم يليه قاطع الرباط فقد بلغ (١.٢٦%) ثم جاءت قواطع الخليج العربي والمعقل والخورة والقبلة بنسب بلغت (١.١٣%) و (١.٠٧%) و (٠.٩٦%) و (٠.٦٧%) على التوالي.

وعند تتبع الكثافات الفعلية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥ (جدول ٢) نلاحظ أن الكثافة السكانية الفعلية بلغت (٣٣٠٢١.٦) نسمة/كم$^2$ وكانت الكثافة السكنية (٢٦١٢.٥) سكن/كم$^2$. وهذا يفسر صغر معدل مساحة المسكن ، فالكثافة المرتفعة ضمن حيز صغير تبرز حالة الأزقة الضيقة والبيوت المتلاصقة بأكثر من جهة في مدينة البصرة متمثلة في أحياء (الحسين، الموفقية ، الهادي ، الجمهورية ، الشعلة) . ومن ملاحظة (الجدول ٢) يتضح أن هناك ثلاثة فئات لتوزيع أكثر من أسرة في الوحدة السكنية الواحدة وكما يلي:

**الفئة الأولى:** أقل من ١٠% وتمثلت في قاطع القبلة.

**الفئة الثانية:** من ١٠-٢٠% حيث ضمت قواطع المعقل والرباط والعشار.

**الفئة الثالثة:** من ٢٠% فأكثر حيث اشترك قطاعي الخليج العربي والخورة في ذلك، وهذا يفسر ارتفاع تعدد الأسر في هذه القواطع.

* استخرجت النسب من تقسيم إجمالي عدد التجاوزات السكنية لعام ٢٠٠٥ على عدد الوحدات السكنية الفعلية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥ × ١٠٠ .

ومن خلال ما تقدم أدت الزيادة السكانية إلى ظهور مشكلات تنظيمية وبروز الفوضى في استعمالات الأرض وظهرت تجاوزات عديدة أحدثتها طبيعة هذه الزيادة السكانية، حيث تداخلت المناطق السكنية (المتجاورة) ضمن أطراف الأحياء الشعبية والراقية مع الاستعمالات الخدمية والتجارية والصناعية ، ولتعزيز حالة التجاوز قام الباحثون باستخدام طريقة (مربع كاي)* * (ملحق ٣) لكشف حالة التجاوز إحصائياً ولاستطلاع آراء سكنة البيوت المتجاوزة، مما أظهر وجود علاقة معنوية قوية جداً (طردية) بين التجاوز والمتغيرات التالية:

(مهنة رب الأسرة ، الحالة التعليمية ، عدد أفراد الأسرة ، السكن السابق ، معدل الدخل الأسري ، تعدد الأسر داخل الدار ، الإيجار ، مساحة الدار ، الدخل غير العادل ، ضعف الدولة) . في حين ظهر متغيرين من أصل (١٢) متغير بين علاقة التجاوز ونسبة بناء المسكن أو المحل وحالة التشجيع على التجاوز بأنها ضعيفة ، أي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرين لحالات التجاوز(ملحق٣).

** إذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي أعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية معينة ومستوى دلالة معينة دل ذلك على وجود فرق معنوي في التوزيع والعكس صحيح.

( جدول ٢ )

## الحجم السكاني في مدينة البصرة عام ٢٠٠٥

| اسم القطاع | عدد السكان | اجمالي مساحة القطاع* | مساحة الاستعمال السكني الفعلي/كم٢ | عدد الأسر الفعلي | عدد المساكن الفعلية | العجز السكني | % عدد السكان | % اجمالي المساحة | % مساحة السكن الفعلي | % عدد الأسر الفعلي | % عدد المساكن الفعلية | % العجز السكني |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العشار | ١٥٦٥٥٣ | ١٩,٥٣ | ٤,٠٨ | ٢٠٠٩٧ | ٩٦٧٨ | ١٠٤١٩ | ١٧,٣٥ | ١١,٨٥ | ١٤,٩٤ | ١٦,١٥ | ١٣,٥٤ | ١٩,٦٦ |
| الرباط | ١٣٣٧٤٢ | ٢٨,٦ | ٤,٦٥ | ٢١١٥٢ | ١٤٩١٢ | ٦٢٤٠ | ١٤,٨٢ | ١٧,٣٥ | ١٧,٠٣ | ١٧,٠ | ٢٠,٨٧ | ١١,٧٧ |
| المعقل | ١٥٩٢٧٤ | ٢٥,٠٦ | ٣,٣١ | ١٨٩٨٤ | ١٢٨٧٦ | ٦١٠٨ | ١٧,٦٥ | ١٥,٢٠ | ١٢,١٢ | ١٥,٢٥ | ١٨,٠٢ | ١١,٥٣ |
| الخورة | ١٣٢٨٣٣ | ٢٧,٠٨ | ٧,٣٣ | ٢٧٦٤٥ | ١١١٧٢ | ١٦٤٧٣ | ١٤,٧٢ | ١٦,٤٣ | ٢٦,٨٤ | ٢٢,٢١ | ١٥,٦٤ | ٣١,٠٨ |
| الخليج العربي | ٢٤٢٣٦٥ | ٢٤,٠٣ | ٤,٥٦ | ٢٥٩٠٤ | ١٤٦٥١ | ١١٢٥٣ | ٢٦,٨٥ | ١٤,٥٨ | ١٦,٧ | ٢٠,٨١ | ٢٠,٥ | ٢١,٢٣ |
| القبلة | ٧٧٧١٣ | ٤٠,٥٥ | ٣,٣٨ | ١٠٦٧٨ | ٨١٦٩ | ٢٥٠٩ | ٨,٦١ | ٢٤,٥٩ | ١٢,٣٧ | ٨,٥٨ | ١١,٤٣ | ٤,٧٣ |
| المدينة | ٩٠٢٤٨٠ | ١٦٤,٨٥ | ٢٧,٣١ | ١٢٤٤٦٠ | ٧١٤٥٨ | ٥٣٠٠٢ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ |

المصدر : عمل الباحثين بالأعتماد على:

١- وزارة التجارة المركز التموينى الرئيسي في محافظة البصرة، بيانات أعداد السكان لعام ٢٠٠٥، غير منشورة.

٢- وزارة البلديات والأشغال العامة، المديرية العامة لبلدية البصرة، الشعبة الفنية، بيانات غير منشورة.

* استخرجت مساحة القطاعات ومساحة الاستعمال السكني الفعلي من قبل الباحثين بطريقة الأشكال الهندسية .

ومن خلال دراسة (الشكل ١) برزت علاقة ارتباط عكسية قوية بين التجاوزات العامة والكثافة السكنية العامة، فكلما ارتفعت الكثافة السكنية العامة أي زيادة عدد المساكن في الكم$^{٢}$ الواحد انخفضت التجاوزات في القاطع والعكس صحيح ، وفي ضوء ذلك يظهر من التحليل البصري للشكل المذكور، أن أعلى التجاوزات كانت في قاطع العشار يليه قاطع الرباط ثم المعقل ليرتفع نسبياً في قاطع الخليج العربي ، ثم ينخفض بشكل واضح في قاطع القبلة حيث يشكل أقل القطاعات تجاوزاً في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥، وهذا راجع إلى بعدهُ عن مركز المدينة ولاحتلاله الجزء الجنوبي الغربي من المدينة ، مما يجعل عدم الرغبة من قبل المتجاوزين للسكن في هذا القطاع لأنهم يفضلون الأراضي الفارغة داخل القطاعات القريبة من مركز المدينة.

**(شكل ١)**

**العلاقة بين التجاوزات العامة والكثافة السكنية العامة لمدينة البصرة لعام ٢٠٠٥**

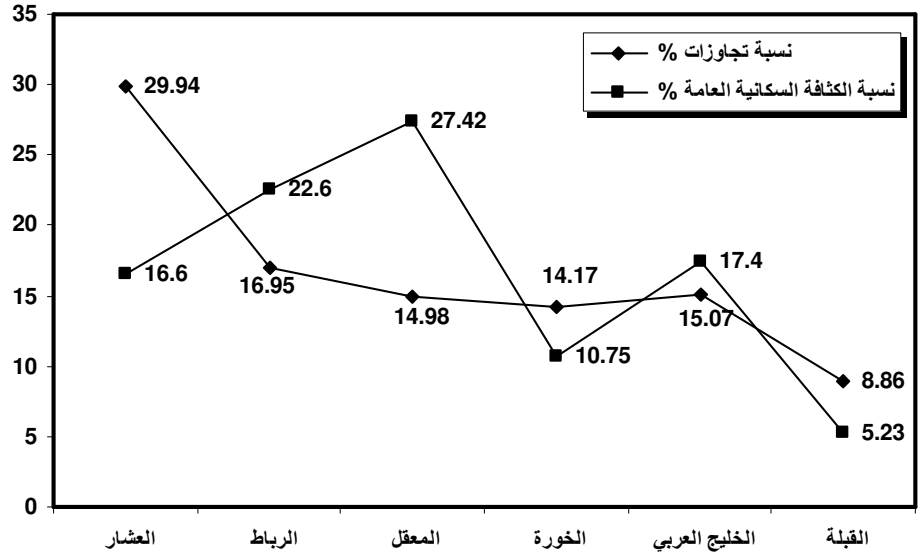


**المصدر**: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٢) و (٣).

**التباين المكاني للتجاوزات العامة لقطاعات مدينة البصرة**

تتخذ مواقع القطاعات البلدية أهمية في تحديد مستويات التجاوز في مدينة البصرة. ويوضح (الجدول ٣) و (الخارطة ٣) حقائق مفادها ان القطاعات القديمة مثل العشار والرباط والتي شكلت نواة مدينة البصرة القديمة والمركز التجاري والإداري للمحافظة تبرز أو تزداد فيها حالة التجاوز حيث بلغت نسب التجاوز ٢٩.٩٤% و ١٦.٩٥% على التوالي وأحتلت الرتبة الأولى والثانية، ويعود السبب بتصدر قطاع العشار المرتبة الأولى بالتجاوز إلى وجود أرض فارغة لا تحتوي على أي استعمال (خارطة ١) مما شجع المتجاوزين بالأقبال عليها بالإضافة إلى ذلك وجود الكثير من الأراضي المتناثرة داخل القطاع فارغة دون وظيفتها لأسباب مختلفة وكذلك ينسحب الحال إلى قطاع الرباط والذي أحتل المرتبة الثانية بالتجاوز، أما القطاعات الأخرى فقد يبرز بينهما اختلافاً واضحاً في طبيعة التجاوزات إذ أحتل قطاع الخليج العربي المرتبة الثالثة بالتجاوزات بنسبة بلغت ١٥.٠٧% وذلك بسبب الكثافة السكانية العامة لهذا القطاع حيث بلغت حوالي ٢٦.٨٥% من إجمالي عدد السكان في مدينة البصرة عام ٢٠٠٥ فضلاً عن وجود أراضٍ متناثرة خالية لم يحين استخدام وظائفها بعد مما يجعلهم قادرين على أمتلاك مساكن لهم في هذه المناطق المفتوحة تساعدهم على التجاوز لتعزيز مستواهم الاقتصادي لا سيما على المستوى الفردي، كما برزت التجاوزات في قطاع المعقل إذ أحتل المرتبة الرابعة بالتجاوز وذلك يعود أيضاً إلى الكثافة السكانية العالية حيث بلغت ١٧.٦٥% من إجمالي عدد السكان في مدينة البصرة عام ٢٠٠٥ كما لقربه من مركز المدينة بالإضافة لوجود أرض فارغة لا يوجد فيها أي استعمال (خارطة ١).

إن التباين المكاني لكل قطاع في مدينة البصرة توضحه (الخارطة ٣) و (الجدول٣) الذي يبين النسب المئوية للتجاوزات بالإضافة إلى مرتبة التجاوز لكل قطاع في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥.

**(جدول ٣)**
**التجاوزات ونسبتها ومرتبتها حسب القطاعات في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥**

| القطاع | عدد التجاوزات العامة | % التجاوزات | مرتبة التجاوزات |
|---|---|---|---|
| العشار | ٢٠٥٤ | ٢٩.٩٤ | ١ |
| الرباط | ١١٦٣ | ١٦.٩٥ | ٢ |
| المعقل | ١٠٢٨ | ١٤.٩٨ | ٤ |
| الخورة | ٩٧٢ | ١٤.١٧ | ٥ |
| الخليج العربي | ١٠٣٤ | ١٥.٠٧ | ٣ |
| القبلة | ٦٠٨ | ٨.٩ | ٦ |
| المدينة | ٦٨٥٩ | %١٠٠ | |

المصدر: الدراسة الميدانية.

## التباين النوعي للتجاوزات في مدينة البصرة

شهدت مدينة البصرة بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ مختلف أنواع التجاوزات على التصميم الأساسي للمدينة والتي من شأنها أن شاعت فوضى التصميم داخل المدينة، إذ أن معظم التجاوزات التي طرأت في مدينة البصرة حدثت ضمن أراضي الدولة أو مبانيها الحكومية والخدمية وطرق النقل واستغلالها لصالح الوظيفة السكنية والمحال التجارية ومواقف السيارات ومعامل البلوك*. ومن خلال ملاحظة (الجدول ٤) والتحليل البصري (للخارطة ٤) يظهر ان التجاوز السكني أخذ الحيز الأكبر لمعظم التجاوزات قيد الدراسة والبحث لكافة قطاعات مدينة البصرة عام ٢٠٠٥، إذ بلغ ٥٠٩٥ تجاوز، فيما بلغت أدنى أعداد التجاوزات في معامل البلوك ١٦٦ تجاوز . وتصدر في ذلك قاطع العشار إذ أحتل المرتبة الأولى بجميع أنواع التجاوزات المذكورة، حيث يمارس قاطع العشار أهمية في تحديد مستويات التجاوز في مدينة البصرة كما ذكر سابقاً، ويأتي قاطع الرباط والخليج العربي بالمرتبة الثانية والثالثة من حيث التجاوز السكني وبنسب بلغت ١٧.٦٦% و ١٥.٨٢% على التوالي، في حين اختلفت نسب التجاوزات الأخرى لكلا القطاعين.فيما سجل قاطع القبلة أدنى نسبة منها بلغت ٩.٤٤%. ويوضح (الجدول٤) ألأعداد الحقيقية والنسب المئوية لإجمالي التجاوزات في مدينة البصرة عام٢٠٠٥ .

* أتخذ الباحثين أهم وأكثر التجاوزات أعلاه التي حدثت في مدينة البصرة دون أخذ التجاوزات الأخرى.

## خارطة ( ٣ )

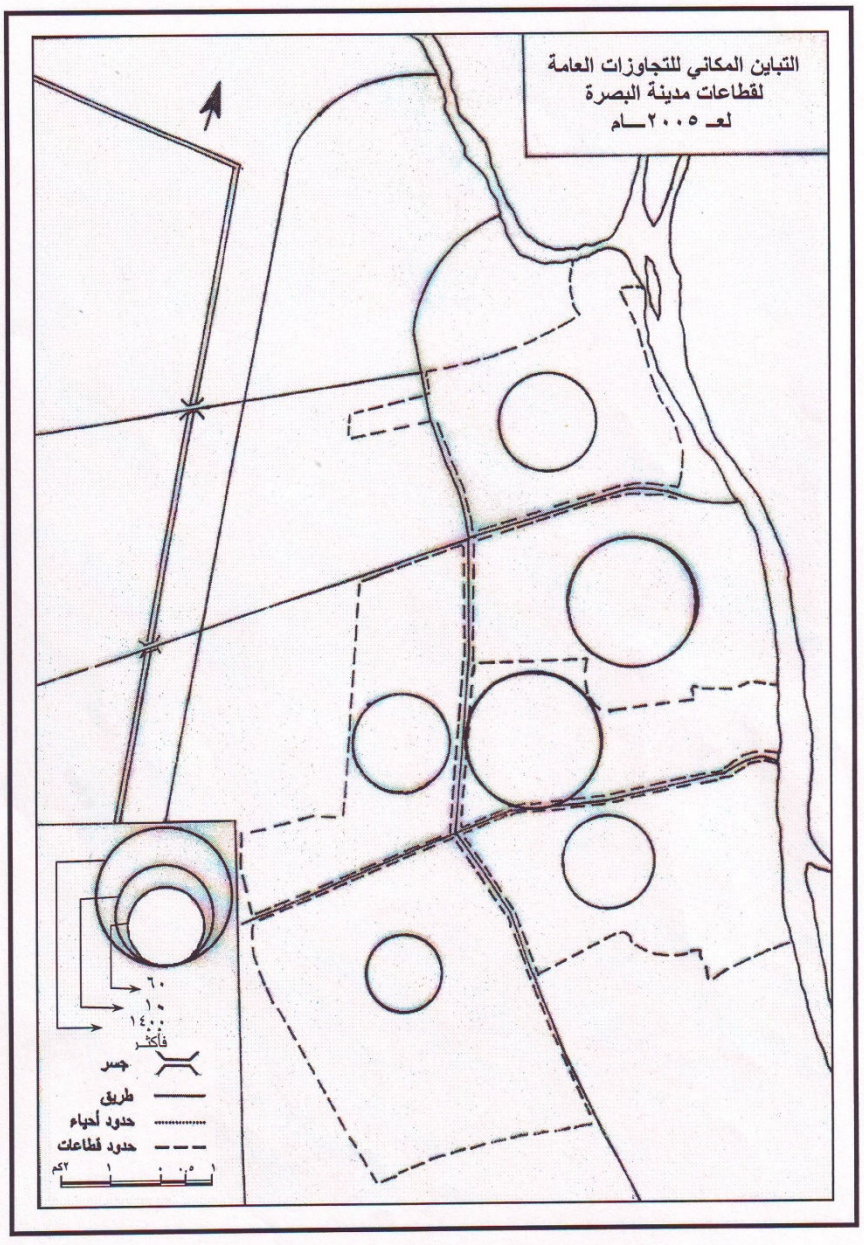


المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٣).

**(جدول ٤)**
**أنواع التجاوزات ونسبها حسب كل قطاع لمدينة البصرة عام ٢٠٠٥**

| القطاع | عدد المنازل | % | عدد المحال | % | مواقف السيارات | % | معامل البلوك | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العشار | ١٤٥٥ | ٢٨.٥٦ | ٥٠٥ | ٣٦.١ | ٤٨ | ٢٤.٢٥ | ٤٦ | ٢٧.٧ |
| الرباط | ٩٠٠ | ١٧.٦٦ | ٢١٢ | ١٥.١ | ٣٤ | ١٧.٢ | ١٧ | ١٠.٢٤ |
| المعقل | ٧٦٩ | ١٥.١ | ٢٢٤ | ١٦ | ٢٣ | ١١.٦ | ١٢ | ٧.٢٢ |
| الخورة | ٦٨٤ | ١٣.٤٢ | ٢١٨ | ١٥.٦ | ٤٥ | ٢٢.٧ | ٢٥ | ١٥.١ |
| الخليج العربي | ٨٠٦ | ١٥.٨٢ | ١٤١ | ١٠.١ | ٤١ | ٢٠.٧ | ٤٦ | ٢٧.٧ |
| القبلة | ٤٨١ | ٩.٤٤ | ١٠٠ | ٧.١ | ٧ | ٣.٥٥ | ٢٠ | ١٢.٠٤ |
| المدينة | ٥٠٩٥ | %١٠٠ | ١٤٠٠ | %١٠٠ | ١٩٨ | %١٠٠ | ١٦٦ | %١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

## التوزيع الفعلي للتجاوزات في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٥

يقصد بالتوزيع الفعلي للتجاوزات ، هو التوزيع الحقيقي لمواقع التجاوزات في منطقة ما وفي فترة زمنية محددة، وبيان نمط ذلك التوزيع، حيث لا يمكن فهم وتصور التوزيع الفعلي بدون خارطة وذلك لأنها تعطي صورة لانتشار التجاوزات ودرجة تركزهم وتزاحم الأنماط التي يتوزعون بها في المكان.فضلاً عن أنها تعطينا انطباعاً واقعياً لمقدار المساحة المشغولة فعلاً بالسكان[٢] كما أنها تتجاوز الحدود الإدارية الداخلية للمنطقة، وأصدق صورة للواقع يمكن أن يتحقق من هذه الخارطة وذلك باستخدام مقياس رسم كبير عند تسقيط هذه التجاوزات.

ويلاحظ من خلال التحليل البصري لخارطة التوزيع الفعلي للتجاوزات (خارطة٥) أن هناك تبايناً واضحاً في توزيع نقاط التجاوزات على امتداد خارطة منطقة الدراسة، إذ يلاحظ أن هذه النقاط تكون متجمعة في مركز المدينة إلى حد أنها تمتاز بالأزدحام في حين تكون متقاربة في مناطق أخرى بينما تكون قليلة ومتناثرة في أماكن أخرى، كما تخلو في بعض الأحياء كحي الجزائر والمتنزه ومن خلال ذلك التباين يمكن ملاحظة تقسيم المدينة إلى قسمين: القسم غير المتجاوز عليه ويتمثل معظمه في أطراف المدينة المتمثل بالجزء الشمالي الغربي حتى الجزء الأوسط تقريباً من الطرف الجنوبي

## خارطة (٤)

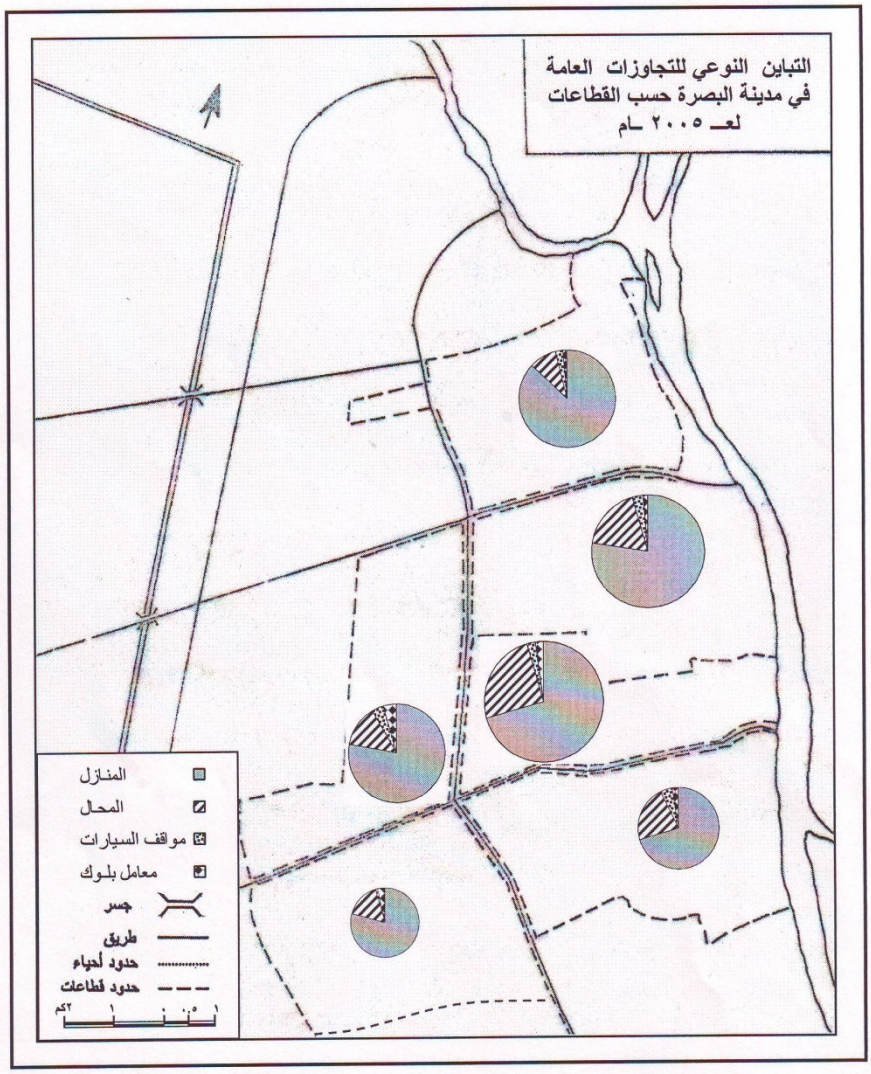


المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول( ٤ )

## خارطة (٥)

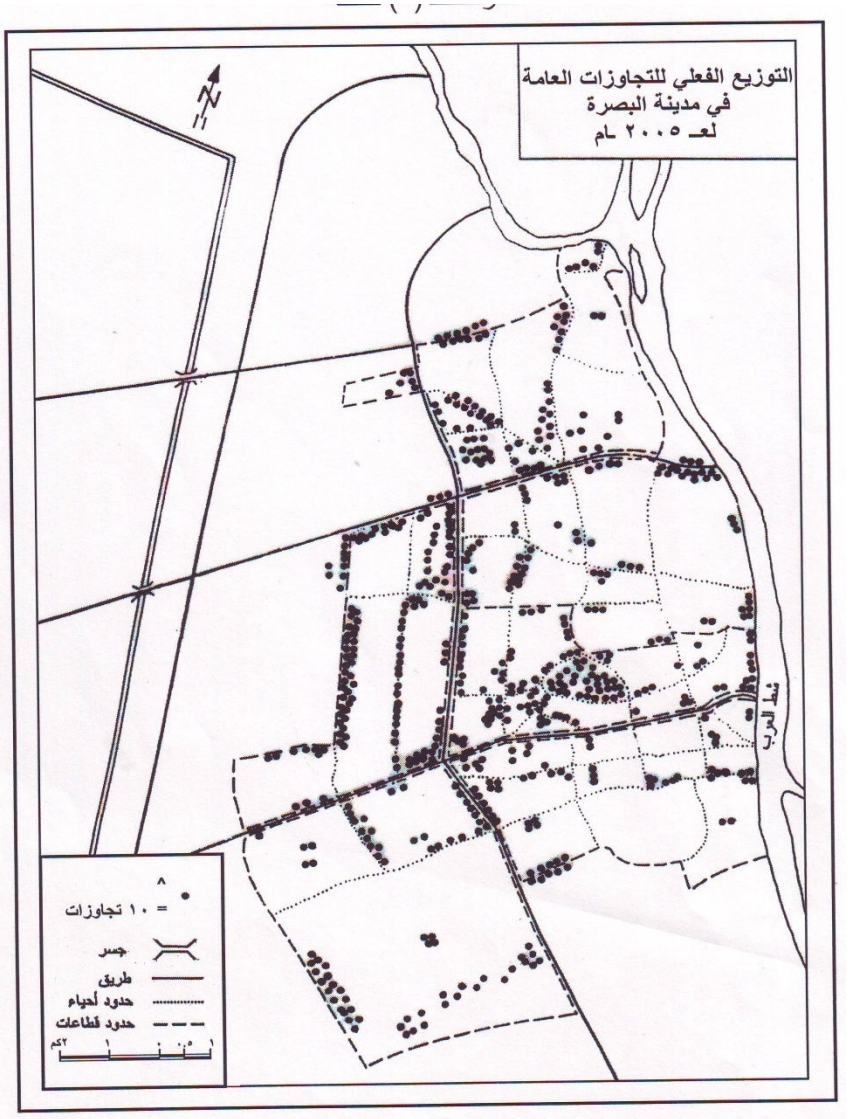


المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الغربي من المدينة، بالإضافة إلى جزء آخر متمثل بأقصى الجنوب الشرقي من أطراف المدينة، حيث يكاد يخلو هذا القسم من المتجاوزين ويعود السبب في ذلك كونه يقع في أطراف المدينة بعيداً عن مركز المدينة كما ذكرنا سابقاً بالإضافة إلى انعدام الخدمات كالماء والكهرباء والنقل والخدمات الصحية والتسوق، لا سيما أن المتجاوزين يمتاز أغلبهم بوضع اقتصادي متدنٍ، حيث كان سبباً في التحول نحو الداخل (مركز المدينة) لتلبية احتياجاتهم السكنية.

أما القسم الثاني وهو القسم المتجاوز عليه فيلاحظ بشكل واضح من خلال (الخارطة ٥) منطقة تركز للمتجاوزين في مركز المدينة ضمن قاطع العشار. حيث يضم القاطع المذكور بعض الأراضي الفارغة للدولة مما حدى بالمتجاوزين للسكن فيها مستفيدين من الفراغ السياسي والقانوني الذي يمر به البلد، كما تظهر منطقة أخرى لتركز المتجاوزين والمتمثلة في القسم الشمالي الغربي من المدينة والمتمثل أيضاً بأرض فارغة في قاطع المعقل وفي جزء من حي القادسية ومنطقة أخرى في قاطع الخليج العربي تمثلت في حي الأصدقاء بمحاذاة طريق ( بغداد – بصرة ) مكونة في ذلك نمط التوزيع المتجمع.

اما المناطق الأخرى للمتجاوزين فتأخذ في أغلبها نمط التوزيع الخطي في معظم أحياء المدينة ويعود سبب كونها تتخذ من منطقة الخدمات والأرصفة الممتدة على أمتداد طرق النقل، حيث توزع المتجاوزين بشكل طولي ومتخذين أيضاً محاذاة أو حواف حدود الأحياء السكنية المتجاوز عليها، كما يظهر أقتران هذا النمط بالأحياء المخططة والتي لم تشيد بعد كافة أراضيها وخدماتها الموزعة.

## الآثار البيئية الناجمة عن التجاوزات في مدينة البصرة

لابد من التطرق إلى الآثار البيئية الناجمة عن حالة التجاوز في مدينة البصرة بغية التعرف بشكل عام عن هذه الظاهرة الخطرة ، إذ أن التجاوز لا يحدث خللاً في التنظيم المكاني بموروفلوجية المدينة وتغيير استعمالات أرضها فحسب ، بل يتعدى إلى أبعد من ذلك ، مثل التجاوز على الخدمات المقدمة لسكان المدينة ومنها التجاوز على شبكة الماء وكمية المياه الموزعة على المدينة وذلك من خلال التعدي على الأنابيب الرئيسة الناقلة

للماء وعلى شبكة التوزيع الداخلية للماء، بغية الحصول الغير قانوني والفني للمياه ، مما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من الماء وذلك لاستخدامها أما للاستعمال المنزلي أو لمعامل البلوك (كما ذكر سابقاً) أو لأغراض أخرى ، فلو أخذنا كمية الماء المجهز لمدينة البصرة والبالغة حوالي (٣٢٠.٠٠٠.٠٠٠ لتر/يوم)[٣] ، في حين تبلغ الحصة المقدرة للفرد الواحد في المدينة من الماء حسب المعايير العراقية حوالي (٤٥٠ لتر/يوم) وبموجب ذلك المعيار تبلغ حصة الفرد الواحد من الماء في مدينة البصرة حوالي (٣٥٤ لتر/يوم)[٤] عام ٢٠٠٥ ، موزعة على مجموع سكان مدينة البصرة البالغ عددهم (٩٠٢٤٨٠) نسمة لذلك العام، وعند احتساب عدد المنازل المتجاوزة نجدها (٥٠٩٥) وعلى افتراض أن كل منزل يحتوي على ٧ أشخاص كمعدل، نجد أن العدد الأفتراضي للأفراد المتجاوزين يبلغ (٣٥٦٦٥) نسمة وعند أحتساب عدد السكان غير المتجاوزين يبلغ (٨٦٦٨١٥) نسمة وبتقسيم كمية الماء المجهزة للمدينة على عدد السكان غير المتجاوزين نجد أن حصة الفرد الواحد من الماء المجهزة للمدينة تبلغ حوالي (٣٦٩ لتر/يوم) وبنسبة عجز حوالي (١٨%) عن المعيار المحدد، ولكن تتناقص هذه الحصة مع إضافة عدد السكان المتجاوزين لتبلغ حصة الفرد الواحد حوالي (٣٥٤ لتر/يوم) وبنسبة عجز حوالي (٢٢%) عن المعيار المذكور، بالإضافة إلى ذلك لو أخذنا حصة معامل البلوك المتجاوزة والبالغ عددها (١٦٦) معمل وعلى أفتراض أنها تستهلك حصة ثلاثة أفراد من الماء لتبلغ (٤٩٨) نسمة لتضاف كمية أستهلاك إضافية على شبكة الماء.

أما التجاوز على شبكة الكهرباء فهي تشكل أحمال وأعباء إضافية على شبكة توزيع كهرباء مدينة البصرة تتمثل في عطلات المحولات الكهربائية بسبب تحميلها فوق طاقتها القصوى نتيجة للتعدي والتجاوز غير الفني والقانوني على الشبكة الكهربائية مما قد يؤدي إلى أنصهار وانقطاع الأسلاك الكهربائية بالإضافة إلى خطورة الأسلاك المتجاوزة على المحولات الكهربائية فأن أغلبها يفتقد لشروط السلامة والأمان، ولكي يمكن تقدير الطاقة الكهربائية المستهلكة للمتجاوزين في مدينة البصرة، إذ يقدر معدل أحتياج الدار

الواحدة من الوحدات الكهربائية حوالي (٢) وحدة كهربائية[٥]*، وطبقاً لذلك لو أخذنا فقط الاستعمال السكني المتجاوز والبالغ عددها (٥٠٩٥) منزل بغض النظر عن الاستعمالات الأخرى للمتجاوزين والتي تستهلك الكهرباء أيضاً نجد أن معدل استهلاكها بلغ حوالي (١٠١٩٠) وحدة كهربائية أي ما يعادل حوالي (١٠.١٩) ميكا واط/ساعة تضاف أحمال إضافية على منظومة توزيع كهرباء البصرة البالغ حصتها من الكهرباء حوالي (٣٤٠) ميكا واط / ساعة عام ٢٠٠٥[٦].

كما أن التجاوزات السكنية لها تأثيرات سلبية أيضاً من حيث الخليط السكاني الذي عم الحي السكني، إذ أن معظم المتجاوزين جاءوا من مناطق مختلفة من مدينة البصرة ومن خارجها، وظهرت أحياء تتباين في مستويات المعيشة على مستوى الأحياء الشعبية والأحياء الراقية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع وبمساكن واسعة وتمتاز أحياءها بمميزات تختلف عن الأحياء الشعبية كالهدوء والشوارع الواسعة والمساكن الراقية مما شكلت التجاوز حالة سلبية حيث ضمت هذه الأحياء خليط من السكان أصبحوا ظاهرة غير مرضية بالنسبة لسكان الأحياء الأصليين.أي أن التجاوزات قد أحدثت خللاً في البيئة الاجتماعية لتلك الأحياء السكنية من المدينة .

بالإضافة إلى ذلك التأثير على مورفولوجية المدينة وطرازها المعماري من حيث بناء المساكن، إذ أن معظم المساكن المتجاوزة تتصف بأنها غير منتظمة ولا تخضع للضوابط الفنية في البناء وغير منسجمة مع طراز البناء للحي ، إذ أن أكثرها ذات طراز شرقي بدائي (متداعي) وبعضها بني على أنقاض مباني أخرى،إذ أصبحت تشكل نوعاً من التلوث البيئي الذي يعرف باسم ( التلوث البصري) *.

ويمثل تجاوز الكثير من أصحاب المحال التجارية على أرصفة الشوارع أو الشوارع ذاتها تلوثاً بصرياً في المدينة، وخاصة في المناطق التجارية المهمة في المدينة

* الوحدة = كيلو واط/ساعة، والكيلو واط = ١٠٠٠ واط.

* يقصد بالتلوث البصري تشويه لأي منظر تقع عليه عين الإنسان ، فيشعر بعدم الارتياح النفسي عند النظر إليه. ويمكن وصفه أيضاً بأنه نوعاً من أنواع انعدام الذوق الفني وإخفاء الصورة الجمالية لكل شيء يحيط بنا من أبنية أو شوارع أو أرصفة .....الخ .

كالعشار والبصرة القديمة. كما أن معامل البلوك المنتشرة في أرجاء مدينة البصرة تلعب الدور نفسه في التلوث البصري لبيئة المدينة .

كما أن زيادة أعداد السكان في مدينة البصرة خاصة وان ٧٥% من هؤلاء السكان المتجاوزين هم من خارج مدينة ومحافظة البصرة قد انعكست سلباً على المدينة ، نظراً لزيادة الطلب على الخدمات وخاصة البلدية منها ، في الوقت الذي تعاني فيه مدينة البصرة من نقص في تلك الخدمات ، وبالتالي تتسبب في تلويث البيئة ، نظراً لتراكم كميات كبيرة من النفايات بالقرب من تلك المناطق .

ولو أخذنا بنظر الاعتبار أن مقدار النفايات المنزلية التي يتخلص منها الفرد الواحد يومياً في المعدل ما بين ( ١ – ١.٥ ) كغم[٧] ، فان كمية النفايات الناجمة عن هؤلاء السكان المتجاوزين تتراوح ما بين ( ٣٥٦٦٥ – ٥٣٤٩٧.٥ ) كغم في اليوم الواحد ، أي أنها تتراوح ما بين ( ١٢٩٨٢.٠٦ – ١٩٤٧٣.٠٩ ) طن في السنة الواحدة .

وتشير الدراسات إلى أن الطن الواحد من النفايات المنزلية الصلبة يطلق إلى الجو بنحو ١٣٠ متراً مكعباً من الغازات كالنشادر ( الامونيا ) وأول وثاني اوكسيد الكربون والميثان وكبريتيد الهيدروجين [٨] ، والتي تعد من الغازات السامة التي تؤثر على صحة الإنسان وتسبب العديد من الأمراض كالتهاب القصبات والرئتين . كما أن تراكم النفايات يؤدي إلى تكاثر الحشرات والقوارض مما يترتب عليه انتشار الأمراض كالتيفوئيد والملاريا [٩].

وتعد مياه الصرف الصحي إحدى المشكلات البيئية الناجمة عن تلك التجاوزات وخاصة السكنية منها ، إذ أن اغلب المناطق المتجاوز عليها هي غير مخصصة لأغراض سكنية وتخلو من شبكات مياه الصرف الصحي ، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذه المياه إلى التربة أو الشوارع القريبة من تلك المناطق أو تجمعها في أراضي مكشوفة بالقرب من الدور السكنية أو تصريفها أحياناً إلى الجداول التي ترتبط بشط العرب وبالتالي تسهم في تلويث مياهه.

ونظراً لاحتواء مياه الصرف الصحي على الكثير من الكائنات الحية الدقيقة كالبكتريا والفيروسات والطفيليات ، فأنها تشكل عوامل خطر بالنسبة للكثير من الأمراض

كالتيفوئيد والكوليرا والتهاب الكبد المعدي ... الخ . كما أن تجمع هذه المياه في أراضي مكشوفة يؤدي إلى تكاثر الحشرات والجراثيم والقوارض التي تؤدي إلى نقل الأمراض للإنسان . فضلاً عما ينتج عنها من غازات عديدة سامة كغاز الميثان والامونيا وكبريتيد الهيدروجين (١٠).

ويعد التخلص من مياه الصرف الصحي من المشكلات البيئية الرئيسة في مختلف مدن العالم وخاصة في الدول النامية ، وتزداد هذه المشكلة بازدياد أعداد سكان المدينة واتساعها بشكل عشوائي غير مخطط (١١).

## النتـــــــــائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت بالآتي:ـــــ

١- شهدت مدينة البصرة زيادة سكانية كبيرة خلال الأحداث من عام ١٩٨٠-٢٠٠٣ مما انعكس ذلك على إشكالية التجاوزات من جراء العجز في عدد الوحدات السكنية بالإضافة إلى عوامل أخرى شجعت على ممارسة التجاوز على أراضي الدولة.

٢- بلغ العجز السكني في مدينة البصرة (٥٣٠٠٢) وحدة سكن عام ٢٠٠٥، إذ يؤشر هذا الرقم عجزاً في العرض السكني ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأسر في الوحدة السكنية والبالغ (٥٧.٣٦%) لمدينة البصرة ، وهذا يشكل دافعاً للتجاوزات السكنية والتي بلغت (٧.١٣%).

٣- أثبتت العلاقة الإحصائية نمطين أحدهما بوجود علاقة معنوية قوية جداً (طردية) بين المتغيرات المذكورة والتجاوز السكني عدا متغيرين أثبتتهم العلاقة الإحصائية بعدم وجود تأثير معنوي لهم (علاقة ضعيفة).

أما النمط الثاني فأثبت العلاقة عكسية بين متغير الكثافة السكنية العامة والتجاوز السكني فالتجاوز يزداد كلما قلت الكثافة السكنية العامة والعكس صحيح، وهذا الأرتباط أثبت قوة تأثير متغير الكثافة السكنية العامة في زيادة أو قلة التجاوزات في قطاعات مدينة البصرة.

٤- برز قاطعي العشار والرباط في تحديد أعلى مستويات التجاوز في مدينة البصرة فقد بلغت نسبة التجاوز (٢٩.٩٤٠%) و (١٦.٩٥%) على التوالي وذلك يعود إلى قدم هذه القطاعات والتي شكلت نواة مدينة البصرة والمركز التجاري والإداري للمحافظة ولوجود أراضي فارغة بالإضافة إلى وجود الكثير من الأراضي المتناثرة داخل

القطاعين فارغة دون وظيفتها لا تحتوي على أي استعمال. كما ظهر أن التجاوز السكني أخذ الحيز الأكبر لمعظم التجاوزات قيد الدراسة لكافة قطاعات مدينة البصرة عام ٢٠٠٥.

٥- اثبتت خارطة التوزيع الفعلي للتجاوزات (خارطة ٥) ان هناك تباين واضح في التجاوزات على امتداد خارطة منطقة الدراسة، ففي مركز المدينة يُلاحظ أن هذه النقاط تكون متجمعة إلى حد الأزدحام في حين تكون متقاربة أو قليلة ومتناثرة في أماكن أخرى ، في حيث تخلو بعض الأحياء منها كحي الجزائـــر والمتنزه، مكونين في ذلك انماطاً للتوزيع كنمط التوزيع المتجمع ونمط التوزيع الخـــطي.

٦- أحدثت حالة التجاوز خللاً في التنظيم المكاني بمورفولوجية المدينة وتغيير استعمالات الأرض وطرازها المعماري وتشويه المظهر العام للمدينة ، والذي يعد شكلاً من أشكال التلوث البيئي أو ما يعرف باسم التلوث البصري لبيئة المدينة .

٧. أحدثت التجاوزات إرباكاً ونقصاً في الخدمات المقدمة للمدينة وذلك من خلال التجاوز على شبكات الماء والكهرباء، والتي تعاني المدينة أساساً نقصاً في هذه الخدمات.

٨. ساهم الخلط السكاني الذي عم مدينة البصرة في تغيير البيئة الاجتماعية داخل الأحياء السكنية لمدينة البصرة .

٩. إن زيادة أعداد السكان المتسارع في مدينة البصرة وبشكل غير مخطط ، يجعلها تواجه تحديات بيئية كثيرة وظروفاً تزداد تعقيداً ولا سيما في المناطق المستوطنة حديثاً، حيث لا تتوفر المؤهلات اللازمة فيها . وينجم عن ذلك تراكم كميات كبيرة من النفايات ، والتي تعد مصدراً من مصادر التلوث البيئي في المدينة ، وتسبب إرباكاً ونقصاً في الخدمات المقدمة لأحياء المدينة بشكل عام .

١٠. تسببت التجاوزات السكنية في ظهور مشكلة بيئية تمثلت بمياه الصرف الصحي ، خاصة وان معظم الأراضي التي تم التجاوز فيها غير مخصصة لأغراض سكنية ولا تتوفر فيها شبكات لمياه الصرف الصحي ، ولذا يتم تسرب تلك المياه إلى التربة وتجمعها في ساحات مكشوفة بالقرب من تلك المناطق أو الشوارع أو الجداول المرتبطة بشط العرب ومن ثم تلويثها .

**التـــوصـــــيات**

١- يجب سيادة سلطة القانون وفرض هيبة الدولة بشكل كامل على كافة أراضيها ومدنها مع حدوث مثل هذه الحالات.

٢- ضرورة تشكيل لجنة تضم بعض الفنيين والمتخصصين في مجال التخطيط الحضري والأقليمي في مديرية التخطيط العمراني في محافظة البصرة ومديرية بلدية البصرة وجامعة البصرة لدراسة واقع هذا الاستغلال وتحديد التجاوزات التي حصلت على المساحات المخصصة لاستعمالات الأرض المختلفة في المدينة لكي يتم إيقافها ووضع خطة لإحيائها وتنميتها مرة أخرى.

٣- تشكيل قوة عسكرية وطنية مخلصة في كل وزارة مهمتها رفع التجاوزات عن أملاك وأراضي الوزارة المسؤولة عنها، وحسم مشكلة التجاوزات قانونياً دون تركها على علاتها، بشكل بعيد عن العاطفة والمساومة.

٤- الحاجة إلى تطوير ستراتيجيات عاجلة ومستقبلية متكاملة لربط التطور العمراني للمدن ومدى ملائمتها للكثافة السكانية في مدينة البصرة والتعامل مع القضايا المؤثرة على التركيب الداخلي للمدينة.

٥- ينبغي جعل كل بلدية مسؤولة بشكل مباشر عن حدوث أي تجاوز ضمن صلاحياتها، واستغلالها الأمثل لاستعمالات الأرض ضمن مخطط التصميم الأساسي، حتى لا تكون مدعاة لظاهرة التجاوز على أراضي الدولة وحصر التصرف بالأرض ضمن صلاحيات الوزارات المعنية بتنفيذ مخطط التصميم الأساسي للمدينة.

٦- إيقاف او الحد من تيار الهجرة المتزايد إلى مدينة البصرة وإنشاء قاعدة للمعلومات لكل بلدية تدخل في حساباتها هذه الظاهرة.

٧- توفير وحدات سكنية لسد العجز السكني الحاصل في المدينة مع إعادة تأهيل الدور والمناطق المتدهورة مع الأخذ بعين الأعتبار الزيادة السكانية والتوسع المساحي للمدينة مستقبلاً فضلاً عن الأهتمام بالبنى التحتية للمدينة.

٨- تعويض العوائل المتضررة من الأحداث التي مرت بها المحافظة والمدينة بصورة خاصة منذ عام ١٩٨٠-٢٠٠٣ من حيث إنشاء مساكن منتظمة لهم وبمواصفات تخطيطية تتوافق مع المكانة التاريخية لمدينة البصرة مما يدفع السكان المتجاوزين للتعاون مع سلطة القانون وبكل سهولة.

## المصـــــــــــادر

(١) ماهر يعقوب موسى ولقاء كريم خضير ، تغيـر خارطـة التجاوزات السكنية على أراضي الـدولة في مدينـة بغـداد ١٩٧٧ – ٢٠٠٤ ، مجلـة كليـة الآداب، الجامعة المستنصرية، العـدد ١٥، ٢٠٠٥، ص١٠.

(2) Arthur H. Robinson , Elements of Cartography . P. 150.

(٣) مـديريـة ماء محافـظـة البصـرة،الهيئـة الفنيـة، بيـانات غيـر منشـورة،٢٠٠٥.

(٤) خالـد جمعـة المولى ، الهيئـة الهـندسـيـة في مـديريـة ماء محافظـة البصـرة ، مقابلـة شخصية بتاريخ ٦ / ١٠ / ٢٠٠٧ .

(٥) وزارة الصناعة والمعادن ، المنشأة العامة لتوزيع الكهرباء ، التعليمات والشروط المقررة لتجهيز القـدرة الكهربائية ، بغداد ، ١٩٩٤.

(٦) مديريـة توزيع كهرباء محافظة البصـرة، الشـعبة الفنيـة، بيانات غير منشـورة، ٢٠٠٥.

(٧) سوسن صبيح حمدان، أثر ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في تلوث مدينة بغداد ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد (١٧) ، الجامعة المسـتنصرية، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢٩.

(٨) علي حسـن موسىالتلوث البيئي، دار الفكر المعاصر للطباعة ، دمشق، ٢٠٠٠ ، ص١٢٨ .

(٩) حسن سيد احمد أبو العينين وآخرون ، جغرافية الإنسان والبيئة ، الطبعة الأولى ، الدار الأكاديمية للطباعة ، الكويت ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٥ .

(١٠) نوار جليل هاشم ، مشكلة تلوث المياه في العراق وآفاقها المستقبلية ، ، مجلة دراسـات وبحوث الوطن العربي ، العدد (١٧) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٧٤.

(١١) رجاء وحيد دويدري ، البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٢٥٩ .

**المصادر الإحصائية الرسمية**

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة البصرة) ، ١٩٩٨.

(٢) وزارة التجارة ، المركز التمويني الرئيسي في محافظة البصرة ، بيانات أعداد السكان لعام ٢٠٠٥ ، غير منشور.

(٣) وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة لبلدية البصرة ، الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة.

## ملحـــ (١) ــق

***بسم الله الرحمن الرحيم***

وزارة التعليم العالي والحث العلمي
جامعة البصرة
كليـــــة التربيـــــة – قســـــم الجغـــــرافية

**استبيـــــــــــــــان**

**اخي المواطن الكريم ...**

**إن هذا الاستبيان هو لأغراض البحث العلمي فقط نرجو مساعدتك قدر الامكان لتحقيق مصداقية البحث من خلال إجابتك على الاسئلة الواردة ادناه.**

١- مهنة رب الاسرة .....
٢- الحالة التعليمية لرب الاسرة .....
٣- عدد افراد الاسرة .....
٤- السكن السابق .....
٥- معدل دخل الاسرة الشهري .....
٦- في اي سنة تم بناء المسكن او المحل .....
٧- هل تعتقد ان وجود اكثر من اسرة في الدار يضطرك إلى البناء في اراضي الدولة
نعم ☐ لا ☐
٨- هل ان ارتفاع الايجار في مدينة البصرة يدفع إلى البناء في اراضي الدولة نعم ☐
لا ☐
٩- إذا كانت الدار التي تسكن فيها صغيرة هل يدفعك ذلك إلى البناء في اراضي الدولة
نعم ☐ لا ☐
١٠- هل يدفع التوزيع الغير العادل للدخل على البناء في اراضي الدولة نعم ☐
لا ☐
١١- إذا حصل وبنى احدهم في اراضي الدولة في محلتك، هل يشجع ذلك بقية الراغبين
على البناء في اراضي الدولة نعم ☐ لا ☐
١٢- هل يزداد البناء في اراضي الدولة مع ضعف الدولة نعم ☐ لا ☐
١٣. هل هناك سبب اخر يدفعك إلى البناء في اراضي الدولة . اذكره .....

**الباحـــثون**

# ملحـــق (٢)

## النسب المئوية للنتائج العامة لاستمارة الاستبيان في مدينة البصرة ٢٠٠٥

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- مهنة رب الأسرة | كاسب | موظف | متقاعد | حرفي | عاطل | عامل |
| | ٤٢.٥ | ١٤.٢ | ٦.٧ | ٤.٢ | ١٦.٧ | ١٥.٧ |
| ٢- الحالة التعليمية لرب الأسرة | أمي | ابتدائي | متوسطة | | ثانوية | معهد/جامعة |
| | ١٩.١ | ٣١.٥ | ٣٠.٠ | | ١٤.٤ | ٥ |
| ٣- عدد أفراد الأسرة | ١ - ٥ | | ٦ - ١٠ | | ١٠- فأكثر | |
| | ١٠.٥ | | ٥٥.٣ | | ٣٤.٢ | |
| ٤- السكن السابق | داخل المدينة | | خارج المدينة | | خارج المحافظة | |
| | ٢٥ | | ٦٠.٧ | | ١٤.٣ | |
| ٥- معدل دخل الأسرة | دون ١٠٠ ألف دينار | | ١٠٠ - ٢٠٠ ألف دينار | | ٢٠٠ ألف دينار فأكثر | |
| | ٣٣.٤ | | ٥٦.٦ | | ١٠.٠ | |
| ٦- في أي سنة تم بناء المسكن أو المحل | سنة ٢٠٠٣ | | سنة ٢٠٠٤ | | سنة ٢٠٠٥ | |
| | ٣٧.٥ | | ٣٠.٨ | | ٣١.٧ | |
| ٧- هل تعتقد أن وجود أكثر من أسرة في الدار يضطرك إلى البناء في أراضي الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٩٠.٧ | ٩.٣ |
| ٨- هل أن ارتفاع الإيجارات في مدينة البصرة يضطرك إلى البناء في أراضي الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٩٠.٨ | ٩.٢ |
| ٩- إذا كانت الدار التي كنت تسكن فيها صغيرة، هل يدفعك ذلك إلى البناء في أراضي الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٩٥.٨ | ٤.٢ |
| ١٠ هل يدفع التوزيع غير العادل للدخل على البناء في أراضي الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٧٥.٤ | ٢٤.٦ |
| ١١- إذا حصل وبنى أحدهم في أراضي الدولة في محلتك، هل يشجع ذلك بقية الراغبين على البناء في أراضي الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٤٥.٨ | ٥٤.٢ |
| ١٢- هل يزداد البناء في أراضي الدولة مع ضعف الدولة. | | | | | نعم | لا |
| | | | | | ٩٤.٢ | ٥.٨ |

المصدر: الدراسة الميدانية .

## ملحـــ ﴿٣﴾ ــق

**القيمة المحسوبة لمربع كاي* لنتائج استمارة الاستبيان في مدينة البصرة ٢٠٠٥**

| ت | القيمـــــة | | درجة الحرية | مستوى الدلالة | الفرق |
|---|---|---|---|---|---|
| | المحسوبة | الجدولية | | | |
| ١ | ٥٤.٦٨ | ١١.٠٧ | ٥ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٢ | ٢٥.٣٤ | ٩.٤٩ | ٤ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٣ | ٣٥.٣٩ | ٥.٩٩ | ٢ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٤ | ٣٧.٠ | ٥.٩٩ | ٢ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٥ | ٤٦.٤ | ٥.٩٩ | ٢ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٦ | ٠.٧٩ | ٥.٩٩ | ٢ | ٠.٠٥ | غير معنوي |
| ٧ | ٦٨.٠٥ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٨ | ٦٨.٠٦ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ٩ | ٧٥.٣٦ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ١٠ | ٢٥.٥٠ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | معنوي |
| ١١ | ٠.٦٩ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | غير معنوي |
| ١٢ | ٧٨.٠ | ٣.٨٤ | ١ | ٠.٠٥ | معنوي |

المصدر: عمل الباحثين .

* إذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي أعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية معينة ومستوى دلالة معينة دل ذلك على وجود فرق معنوي في التوزيع والعكس صحيح .